

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-1) 15513 822 Fax: (251-1) 15519 321
Email: situationroom@african-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملايو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

EX.CL/864 (XXV)

تقرير الاجتماع الأول

للجنة الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ خلوة بحر دار الوزارية

والمسائل المنبثقة عن البريد الإلكتروني من المستقبل

أديس أبابا، إثيوبيا

5 يونيو 2014

تقرير الاجتماع الأول للجنة الوزارية المعنية بمتابعة

تنفيذ خلوة بحر دار الوزارية والمسائل المنبثقة عن البريد الإلكتروني

من المستقبل

أديس أبابا، إثيوبيا

5 يونيو 2014

أولاً - مقدمة

1. إجتمع أعضاء اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة أجندة 2063 (التي يشار إليها فيما بعد بلجنة بحر دار الوزارية)، المقترحة من قبل الخلوة الوزارية للمجلس التنفيذي في بحر دار في 2014 والتي أجازتها الدورة العادية الرابعة والعشرون للمجلس التنفيذي في يناير 2014، بأديس أبابا، إثيوبيا، في 5 يونيو 2014 لتبادل الأفكار حول التفويض المنوط بها لمتابعة وملازمة تطور أجندة 2063 والمسائل المنبثقة عن وثائق وتعهدات مهمة أخرى.

ثانياً - الحضور:

2. حضر الاجتماع الوزراء وأعضاء لجنة المتابعة الوزارية من البلدان التالية: غانا (الرئيس)، رواندا ، إثيوبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم تمثيل الأعضاء الآخرين في اللجنة من قبل ممثليهم الدائمين والممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي (الجزائر، أنجولا، الكاميرون، تشاد، الكونغو، كينيا وملاوي). كما حضرته رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس البنك الأفريقي للتنمية بوصفهم أعضاء في اللجنة.

3. تمت أيضا دعوة ممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية للمشاركة في الاجتماع: المجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، السوق المشتركة لشرق أفريقيا

والجنوب الأفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تجمع الساحل والصحراء ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

ثالثا - المداولات

البند 1 من جدول الأعمال: مراسم الافتتاح

• كلمة الترحيب لسعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني - زوما

4. في كلمتها، رحبت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بالوزراء وجميع الوفود في أديس أبابا وأعربت عن أملها في أن يؤدي الاجتماع إلى تبادل جماعي للأفكار حول المستقبل الذي نريده للقارة خلال العقد المقبل وما بعده.

إعتماد جدول الأعمال

5. تم اعتماد جدول الأعمال بعد إدخال تعديلين عليه:

أ) فيما يتعلق بأهمية الاجتماع، ينبغي تخصيص المزيد من الوقت لمسألة الطريقة التي تعمل بها أفريقيا من أجل تحقيق أجندة 2063.

ب) عرض يستغرق 7 دقائق حول مشروع سد إينجا قبل تقديم هذا البند ومناقشته.

البند 2 من جدول الأعمال: التقرير المرحلي عن إعداد أجندة 2063

6. قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوزيع وثيقة المعلومات الأساسية حول أجندة 2063 والتي استندت إليها المناقشات حول الأجندة. وأبلغت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي الاجتماع بأنه قد تم إعداد وثيقة أجندة 2063 وتقديمها إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لبحثها وإبداء التعليقات بشأنها. وأوضحت أيضا أنه سوف يتم عرض النسخة القصيرة من أجندة 2063 على رؤساء الدول وعن طريق المجلس التنفيذي خلال قمة ملابو مع التركيز على المسائل الاستراتيجية الرئيسية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للأجندة القارية للتحويل

والتنمية. وتعتبر الوثيقة بياناً ملهماً قويا يتجاوز أصوات الشعوب الأفريقية المجتمعة خلال المشاورات، وإجازته من قبل رؤساء الدول والحكومات والنداء إلى العمل بشأن المسائل الحاسمة التي تتم معالجتها على المدى القصير. وأكدت على أن نجاح أجندة 2063 يتوقف على حدوث تغيير جذري في الطريقة التي تعمل بها أفريقيا. وأنه يتعين على القارة أن تركز على نحو استراتيجي على المسائل الرئيسية للتنمية. وبطريقة عملية، إقترحت أن يتم إسترعاء انتباه رؤساء دول الاتحاد إلى المقررات الرئيسية والتي تعتبر مهمة للغاية لنهج قائم بصورة أكبر على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى عدم توفر الالتزام من قبل القادة الأفريقيين في مواجهة التحديات الملحة التي تواجه التنمية في أفريقيا.

7. وقد أدى تبادل الأفكار خلال الاجتماع إلى إبراز النقاط التالية:

أ) ترجع التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتنفيذ الأجندة الإنمائية القارية، في الأساس، إلى الافتقار إلى الالتزام السياسي. وفي هذا الصدد، تكون القيادة القوية أمراً حاسماً لمساعدة أفريقيا على تحقيق أجندة 2063. وتدل التجارب عبر العالم على أن التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة الفقر يمكن أن يستمداً من أنماط اقتصادية مختلفة. وتمت الإشارة إلى أن النجاح ينبع من قيادة سياسية لها رؤية وقدرة على التنفيذ؛

ب) في سياق أجندة 2063، يصبح من الضروري أن يعتمد القادة الأفريقيون والشعوب الأفريقية إتجاهاً ونهجاً جديداً للتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات خلال عملية التحول الهيكلي على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية؛

- ج) يكون الاستقرار السياسي أمرا حاسما بالنسبة للتخطيط الوطني ودعم ومساندة سياسات الاقتصاد الكلي وخلق مناخ استثماري مناسب. ويكون من المهم أيضا التشجيع على مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وتضمين القطاع الريفي في الاقتصاد الحديث.
- د) يتطلب النجاح في تنفيذ أجندة 2063 إشتركا استراتيجيا من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛
- هـ) تتوقف فعالية أجندة 2063 بدرجة كبيرة على قدرة أفريقيا على رصد وتقدير وتقييم العمل الذي تقوم به وإجراء التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.

رابعا - التوصيات

8. مع إدراكها أن الطريقة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بأعماله تعتبر حاسمة في دفع أجندة أفريقيا عموما ونجاح أجندة 2063 خصزصا:
9. اقترحت اللجنة ضرورة القيام بالمزيد من تبادل الأفكار حول كيفية أداء الاتحاد الأفريقي لأعماله بما في ذلك أساليب عمله وآلياته لمتابعة مقررات أجهزة الاتحاد الأفريقي وعلاقاته مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين.
10. إقترحت اللجنة ضرورة القيام بالمزيد من تبادل الأفكار والمناقشات من قبل المجلس التنفيذي حول المسائل التالية:
- 1) ضرورة إعادة النظر في تنظيم اجتماعات الاتحاد الأفريقي لضمان تركيزها على كافة المستويات وتحسين فعاليتها وكفاءتها. وفي هذا الصدد:

أ) يجب ألا يجتمع المجلس التنفيذي خلال مؤتمرات القمة فقط، ولكن ينبغي إضافة دورتين (2) عاديتين تعقدان خلال الفترة التي تفصل بين مؤتمرات القمة وكذلك دورة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وبذلك يتمكن المجلس التنفيذي من تحمل مسؤولياته لدفع أعمال الاتحاد. وتمت الإشارة إلى أن المجالس التنفيذية للمنظمات المماثلة الأخرى تتكرر اجتماعاتها على نحو أكبر مثل مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي الذي ينعقد شهريا وكذلك عند الاقتضاء.

ب) يجب إجراء عمليات مراجعة متواصلة وتحسينات مستمرة لآليات وعمليات ونهج عمل الاتحاد الأفريقي.

ج) ينبغي تنظيم جداول أعمال مؤتمرات القمة للتركيز على بعض المسائل الاستراتيجية الرئيسية واستلام وبحث التقارير المرحلية عن تنفيذ المقررات. ويجب أن يتم تعزيز هذا العمل من خلال الالتزام السياسي للجنة التنفيذية التي تتولى أعمال الاتحاد.

د) طلبت لجنة بحر دار من المفوضية أن تنتظر فيما إذا كانت هذه الإصلاحات تقتضي مراجعة القانون التأسيسي و/أو النظم الأساسية وقواعد الإجراءات ذات الصلة وتقدم النصح في هذا الشأن.

2) فيما يتعلق بما ذكر آنفا، طلب من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقر إيفاد بعثة للدراسة إلى مختلف المنظمات المتعددة الأطراف المماثلة مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمة الاقتصادية الإقليمية لجنوب أمريكا، من أجل دراسة آليات عملها؛

3) إن المجموعات الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الاتحاد الأفريقي وهي تمثل الركائز التي يستند إليها الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك ، فمن

الضروري مراجعة علاقات العمل الخاصة بها لجعلها أكثر فعالية وكفاءة وتعزيزا. وقد لوحظ أن هناك حاجة إلى التعجيل بترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتجنب التداخل في عضويتها مما يؤدي دائما إلى الإرباك والخلط. كما ينبغي التعجيل بمراجعة وإعادة النظر في فكرة إعادة هيكلة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وجعلها خمس مجموعات فقط لكل إقليم جغرافي واحدة.

(4) هناك حاجة ملحة إلى استكمال مراجعة الشراكات مع مختلف المؤسسات والبلدان الأخرى بما في ذلك كيفية تحضير الاتحاد الأفريقي لاجتماعات الشراكات، من أجل التحدث بصوت واحد لصالح أفريقيا.

(5) أعربت اللجنة عن القلق أيضا إزاء عدم الاعتراف على نحو مناسب بالاتحاد الأفريقي من قبل مختلف المنظمات الدولية والاتجاه نحو معاملة أفريقيا بإزدراء. وقد قُدم مثال لذلك في عدم وجود معاملة بالمثل فيما يتعلق باعتماد الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وقد طلب من المفوضية التي تعمل مع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في نيويورك أن تتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذا الوضع.

(6) لوحظت الحاجة المتزايدة إلى السماح بوجود صوت للمواطنين الأفريقيين في دفع أجندة أفريقيا قدما. وقد كان ذلك واضحا في حد ذاته عند تحديد وإبراز التطلعات بالنسبة لرؤية أجندة 2063. ومن جهة أخرى، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بقوة على إعادة تنظيم وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حتى يتسنى له القيام بالدور المنوط به كجهاز للاتحاد.

- (7) أشارت اللجنة إلى أن أن الاتحاد الأفريقي لديه العديد من أطر السياسات القارية حول مسائل متنوعة. وفي الوقت نفسه، فإن هناك اقتراح بوضع أهداف إنمائية أفريقية. كما اقترح أن توفر هذه الأهداف برنامجا مشتركا في الإطار الرئيسي لأجندة 2063 . وطلب من المفوضية أن تفكر مليا في هذا الاقتراح وتطرحه لمزيد من النقاش؛
- (8) وافقت اللجنة على التوصية بأن تضاف إلى الوثيقة الإطارية الفنية لأجندة 2063 ، وثيقة ملهمة أقصر لعرضها على قمة ملابو. وسوف يتم توزيع مشروع أجندة 2063 (بيان رسمي) على جميع أعضاء اللجنة والدول الأعضاء للتعليق عليه قبل عرضه على القمة؛
- (9) ناقشت اللجنة الرؤية فيما يتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2017 وكيفية التعجيل ببلوغها. وتم الاتفاق على ضرورة تناول هذه المسألة بمزيد من النقاش من قبل المجلس التنفيذي. كما تم الاتفاق أيضا على إشراك قطاع الأعمال والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين فيها. وخلال ذلك تم الإتفاق على أن تناقش هذه المسألة من قبل الاجتماع الأول لمنبر الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وبالنظر إلى أهمية منطقة التجارة الحرة القارية في تنفيذ أجندة 2063 ، ناقش الاجتماع إمكانية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية للمضى قدما على أساس مبدأ "تحالف المستعدين". وينبغي أن تبدأ مجموعة مهمة من البلدان المستعدة العملية على أن تلحق بها البلدان الأخرى عندما تصبح مستعدة. وسوف يتم عرض مقرر بشأن محفل النمو لأفريقيا على قمة يناير 2015 على أن يقام المنتدى الأول في نفس السنة. ويمكن إدراج

مسألة منطقة التجارة الحرة القارية ضمن جدول أعمال المنتدى الأول
هذا؛

10) إتفقت اللجنة أيضا على أهمية مشاركة الأمناء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية إضافة إلى رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية في لجنة بحر دار الوزارية كأعضاء كاملي العضوية. ووافقت اللجنة على إحالة هذا الإقتراح إلى المجلس التنفيذي لبحثه وإجازته والطلب من رئيسة المفوضية أن توجه الدعوة إلى الدول الأعضاء لهذا الغرض؛

11) اتفقت اللجنة على توصية المجلس التنفيذي بضرورة إجراء مشاورات تمهيدية في ملابو حول قمة أفريقيا - الولايات المتحدة التي تعقد في واشنطن في أغسطس 2014 حتى يتسنى لأفريقيا أن تحقق أقصى فائدة ممكنة خلال هذا الاجتماع وتتحدث بصوت واحد.

البند الأخرى التي بحثها الاجتماع الأول للجنة المتابعة الوزارية:

البند 3: المسائل الشائكة الخاصة بالتكامل بما في ذلك تطوير البنية التحتية والنقل

عبر الحدود

أ) شبكة القطارات السريعة المتكاملة:

11. قدمت هذا البند المفوضة المسؤولة عن البنية التحتية والطاقة. وفي عرضها، أبلغت الاجتماع بهدف المشروع ونطاقه مؤكدة على أنه من الممكن أن تكون هذه المبادرة مشروعاً رائداً رئيسياً لأجندة 2063 يرمى إلى تسهيل بلوغ رؤية الاتحاد الأفريقي لأفريقيا مزدهرة ومتكاملة. وأبلغ الاجتماع بأن هذه المبادرة تقوم على مبدأ السيادة المشتركة وتعتبر قوة دافعة رئيسية لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي، من بين أمور أخرى، وتعزيز التجارة الأفريقية

البنية، وبناء السلم والأمن في القارة، وتعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات. وتكمل هذه المبادرة وتدعم تنفيذ الأطر القارية القائمة مثل البرنامج الأفريقي لتطوير البنية التحتية ومنطقة التجارة الحرة القارية والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وخطة التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا ورؤية التعدين الأفريقية وبرنامج الحد الأدنى للتكامل وخطة عمل تصنيع المستحضرات الصيدلانية إلخ.

12. أبلغ الاجتماع بأن الرؤية تتمثل في العمل نحو تصنيع كافة عناصر هذا المشروع في القارة والتعلم من مثال شركة إيرباس وتعزيزه. ويؤدي ذلك إلى الإسهام ، من بين أمور أخرى، في خلق فرص عمل رفيع المستوى وإنشاء مراكز متميزة وتعزيز النشاط الاقتصادي في أفريقيا.

13. تم إطلاع الاجتماع على المناقشات الجارية مع الصين بغية الإسهام في هذا المشروع. وقد أبدت الأخيرة اهتماما واستعدادا لدعم العملية التي سوف تؤدي إلى تحديث النقل في أفريقيا. وسوف يتم الاتصال بشركاء آخرين لدعم المشروع. ويمكن استخدام البنية التحتية لشبكة القطارات السريعة من قبل أنواع أخرى من البنى التحتية (الموجات العريضة، المياه، الكهرباء إلخ... وأخيرا تمت الإشارة إلى أنه قد تم تشكيل فريق عمل لصياغة الاستراتيجية وخطة العمل لتنفيذ شبكة القطارات السريعة.

14. أشاد الاجتماع بمفوضية الاتحاد الأفريقي على اتخاذها هذه المبادرة وشدد على ضرورة وضع السياسة السليمة والأطر التنظيمية لقطاع السكك الحديدية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى ضمان التآزر مع مشاريع البنية التحتية القائمة حاليا وتحقيق قيمة مضافة واضحة بالمقارنة مع بقية وسائل النقل. كما تمت التوصية أيضا بتضمين هذا المشروع في أجندة 2063.

إجراءات المتابعة: تقديم المبادرة الخاصة بشبكة القطارات السريعة إلى المجلس التنفيذي خلال قمة ملابو لبحثها واعتمادها.

ب) الطيران

15. لاحظ الاجتماع أن حصة صناعة الطيران الأفريقية تبلغ نسبة 20% من إجمالي سوق الطيران الأفريقية وأن البلدان الأفريقية تمنح فرصاً أفضل للوصول إلى شركات النقل الخارجية. وقد أدى ذلك إلى خلق صعوبات أمام شركات الطيران الأفريقية في البقاء والمنافسة على المستوى العالمي. وفي هذا الصدد، أبلغ الاجتماع بأن إثيوبيا قد أعدت مشروع مذكرة مفاهيمية حول توحيد المجال الجوي الأفريقي وإنشاء هيئة أفريقية فوق وطنية. ورحب الاجتماع بالمبادرة وأشار إلى ضرورة وضع السياسات والأطر التنظيمية الكافية لتنمية سوق الطيران الأفريقية. كما أطلع الاجتماع على أنه قد تم تشكيل فريق عمل للنظر في التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية في تنفيذ مقرر ياموسوكرو وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الشأن.

إجراءات المتابعة: يجب أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الأفريقية للطيران المدني ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية من أجل تحليل التحديات والفرص في قطاع الطيران وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن النقل الجوي مع الأخذ في الاعتبار مشروع المذكرة المفاهيمية المقترح من قبل إثيوبيا حول توحيد المجال الجوي لأفريقيا والتوصية بالخطوات المقبلة وطريق المضي قدماً لبحثه من قبل قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2015 .

ج) تنفيذ مشروع سد إينجا الكبير

16. تم إطلاع الاجتماع على وضع تنفيذ مشروع سد إينجا وخاصة الاحتياجات المالية المستحقة. فمن المبلغ المطلوب بما قيمته 260 مليون دولار أمريكي تمت كفالة مبلغ 200 مليون دولار أمريكي ولا يزال هناك عجز قيمته 60 مليون دولار أمريكي لاستكمال دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع. وسوف يتم تنفيذ مشروع سد إينجا الكبير على مراحل على أساس الشراكة بين القطاع العام والخاص مما يساعد في تعبئة الموارد المطلوبة. وقد لوحظ أنه قد تم توقيع اتفاق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا لشراء 2500 ميجاوات للمساهمة في تعزيز العائد من أصول المشروع وتشجيع مستثمري القطاع الخاص على المشاركة في تمويل المشروع.

17. لاحظ الاجتماع أن سد إينجا الكبير سوف يؤدي إلى ربط شركات الطاقة الإقليمية في القارة وأكد على أهمية مشروع سد إينجا الكبير وحث على دعمه. **إجراءات المتابعة:** يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضع إطارا تنظيميا قاريا متسقا لقطاع الطاقة وتقديمه إلى أجهزة صنع السياسات.

د) الشبكة الإلكترونية الأفريقية

18. أبلغ الاجتماع بأن الهدف الرئيسي لمشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية هو مساعدة البلدان الأفريقية على بناء القدرات من خلال توفير التعليم عن بعد والخدمات الطبية عن بعد من خلال الاستشارات الطبية عبر شبكة الإنترنت للممارسين الطبيين في الموقع النهائي للمرضى في أفريقيا من قبل متخصصين طبيين هنود لدى داعمي المشروع.

19. ألفت مناقشات الاجتماع الضوء على حاجة أفريقيا إلى ملكية المشروع من خلال التزويد بمضمون التعليم عن بعد ودعم تمويل تفعيل وإدارة هذا المشروع.

إجراءات المتابعة: يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خطة تنفيذ

لمبادرة الشبكة الإلكترونية الأفريقية وتقديمها إلى قمة يناير.

البند 4: إنشاء الجامعة الافتراضية من خلال توحيد المبادرات والاستراتيجيات

الأفريقية حول التعجيل بتنمية رأس المال البشري والعلم والتكنولوجيا والابتكار

بالاستفادة من الثورة الرقمية والمعرفة الشاملة

20. لاحظ الاجتماع العرض الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي والذي أبرز

أهمية الزيادة في المعروض من العمال ذوي المهارات لصالح "أفريقيا التي

نريدها" في إطار أجندة 2063. وفي هذا الصدد، سوف تؤدي الجامعة

الافتراضية الأفريقية إلى تحسين التدريب الفني والمهني المرتبط بالاحتياجات

المحددة لسوق العمل الأفريقية. والهدف هو تزويد الشباب بالمهارات المناسبة

للقطاعات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك المهارات اللازمة لإنشاء

أعمال تجارية صغيرة. وأكد على أن الجامعة الافتراضية لا تتطلب بنية

تحتية معقدة بل بالأحرى يجب بناؤها على أساس الروابط والشبكات

الموجودة بالفعل في القارة. وشدد مقدم العرض على ضرورة وجود تصميم

قوى من جانب البلدان الأفريقية على تحقيق هذا المشروع الذي سوف يسهم

في الربط بين الجامعات الأفريقية.

21. أكد الاجتماع على الحاجة الملحة إلى التعجيل بإنشاء الجامعة الافتراضية

الأفريقية. كما تمت الإشارة أيضا إلى أهمية تقييم القدرات لتحديد البنية

التحتية المطلوبة والاستثمارات اللازمة لتنفيذ الجامعة الافتراضية الأفريقية.

إجراءات المتابعة: يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي تقييم شبكات الجامعات

الموجودة في القارة (الوضع، القدرة على إنشاء مراكز، التمويل المطلوب إلخ)

وصياغة مقترحات حول طريق المضي قدما. ويجب تقديم هذه المقترحات إلى قمة يناير 2015 لبحثها.

البند 5: وضع استراتيجية للسلع تؤدي إلى استعادة أفريقيا لحقها في تسعير السلع الرئيسية:

22. تحت هذا البند ، لاحظ الاجتماع العرض المقدم حول وضع استراتيجية للسلع كما تقرر أثناء خلوة بحر دار . وأكد مقدم العرض على أنه قد تم إعداد مذكرة مفاهيمية وتشكيل مجموعة عمل مكونة من الإدارات ذات الصلة في مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية.

23. أبرزت مناقشات الاجتماع النقاط التالية:

أ) الحاجة إلى التصنيع القائم على السلع من خلال سياسة صناعية متماسكة تركز على إضافة القيمة في أفريقيا؛
ب) حاجة أفريقيا إلى معالجة مسألة تذبذب أسعار السلع.

إجراءات المتابعة: يجب تشكيل مجموعة عمل تشمل إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الخارجيين لوضع خطة عمل تستمد من الثغرات التي تم تحديدها خلال عملية التقييم لعرضها على اجتماع ديسمبر.

البند 6 : إنشاء منبر أفريقي سنوي (سياسي، للأعمال التجارية والقطاع الخاص والمفكرين والمجتمع المدني إلخ..)

24. قدم الاتحاد الأفريقي عرضا حول خلفية هذا المنبر الأفريقي السنوي ومبرراته وأهدافه وعلى ضوء ذلك، أكد مقدمه على أن الهدف من هذه

المبادرة هو خلق مجال لحوار السياسات فيما بين البلدان الأفريقية حول أفضل الطرق لتسخير أداء الاقتصاد الكلي الحالي للقارة لتحقيق تنمية أكثر شمولاً وذات قاعدة عريضة. وذكر بأن المنبر هو حدث مستقل يقوم بدور رئيسي في جمع أصحاب المشاريع والمستثمرين من القطاع العام والخاص من أفريقيا والمهجر من أجل مناقشة سبل تحسين ملامح القيام بالأعمال في أفريقيا. وأكد أيضاً على أن المنتدى سوف يوفر فرصة سانحة للحوار البناء حول كيفية إشراك القطاع الخاص في التصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه أفريقيا. وتم إبلاغ الاجتماع بأن المنتدى سوف يكون بمثابة منبر رفيع المستوى لإشراك القادة السياسيين في حوار محدد وبناء تخضع فيه الأطراف المعنية للمساءلة فيما بينها.

25. أبرزت مناقشات الاجتماع النقاط التالية:

- أ) الدور الحاسم للقطاع الخاص في بناء وتنفيذ منبر الحوار القاري هذا ؛
- ب) ينبغي أن يركز نهج الأعمال للمنتدى على نحو استراتيجي على الشراكات بين القطاع العام والخاص من أجل جمع الأموال؛
- ج) ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتيسير التأشيرات من أجل تسهيل حركة المستثمرين الأفريقيين؛
- د) الحاجة إلى نهج من القاعدة إلى القمة لإتاحة المجال لقادة الأعمال لإبراز المسائل ذات الأهمية الكبرى للتعجيل بالتصنيع والتجارة الأفريقية البينية؛
- هـ) أهمية المنبر في تسريع أجندة التكامل الإقليمي للقارة بغية تحقيق رؤية القارة متكاملة ومزدهرة في إطار أجندة 2063.

إجراءات المتابعة: ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تشرك البلدان الأفريقية وكذلك أصحاب المصلحة ذوى الصلة لصياغة مقترح تفضيلي يقدم إلى وزراء الاقتصاد والمالية لبحثه. ويجب تقديم النسخة المنقحة إلى المجلس التنفيذي في يناير 2015. كما طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إقتراح أسماء بديلة ممكنة للمنبر لتفادي تطابق الاسم مع إسم المنتدى الاقتصادي العالمي .

البند 7: منطقة التجارة الحرة القارية

26. قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي عرضا حول وضع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية. فأكدت مقدمة العرض المعالم الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية وهي: (1) أنها ذات طابع ثلاثي .

(2) هي الدعامة الثانية . وشددت على أن التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية يقتضي الاستناد إلى تجربة وهياكل مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز التكامل القاري في أفريقيا. وشددت أيضا على أنه ينبغي أن يشكل ذلك الأساس لإقرار المبادئ والأهداف وتوفير البروتوكول والتسلسل والمؤسسات. كما أشارت أيضا إلى ضرورة معالجة العقبات الرئيسية أمام منطقة التجارة الحرة القارية (الحواجز غير الجمركية وعدم توفر حرية التنقل للأشخاص).

27. ركزت مناقشات الاجتماع على ما يلي:

أ (ضرورة إشراك وزراء التجارة في عملية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية؛

- ب) حتمية إعداد استراتيجية للاتصال من أجل كسب التأييد وتعزيز فوائد منطقة التجارة الحرة لإبراز المكاسب المتوقعة من السوق الموسعة؛
- ج) يؤدي النهج الحالي الذي يسعى إلى تحقيق التوافق حول مسائل التنمية فيما بين جميع البلدان إلى إبطاء عملية التنمية والتكامل في القارة. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع على أن أجندة التكامل يمكن دفعها من خلال الائتلاف بين النهج الطوعية؛
- د) يتعين على أفريقيا أن تعالج المشاكل المتعلقة بتحقيق النتائج في المواعيد المحددة. وفي هذا الصدد، وما لم تتجنب أفريقيا التضارب في المواعيد وتعزيز المصادقية فإنها سوف تزيد من الشعور بالإحباط وتجعل الشباب الأفريقي يشك في التزام قادته بتعزيز التكامل الاقتصادي وتمهيد الطريق لتحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة.
- هـ) يؤدي عدم احترام مقرر قمة يناير 2012 بشأن منطقة التجارة الحرة القارية إلى التأثير سلباً على سمعة الاتحاد وينبغي بذل كافة الجهود الممكنة لضمان تنفيذه.

28. على ضوء المناقشات، أوصى الاجتماع بما يلي:

- أ) التوصل إلى رؤية مشتركة حول ما ينبغي القيام به لدفع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية قدماً مع حرية التنقل للسلع والخدمات والأشخاص مما يشكل أفضل الطرق لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.
- ب) ينبغي أن يمضى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية قدماً على أساس مبدأ "تحالف المستعدين". فيجب أن يبدأ العدد الكبير من البلدان المستعدة للشروع في العملية ذلك بينما تلحق به البلدان الأخرى التي لم تستعد بعد عندما تصبح مستعدة للقيام بذلك.

ج) يتعين على الدول الأعضاء أن تكون على استعداد لتمويل عملية منطقة التجارة الحرة القارية وتفادى الاعتماد على الموارد التي توفرها أطراف ثالثة لهذه المبادرة المهمة؛

د) ينبغي تعزيز مصداقية القادة السياسيين في تنفيذ الأجندة القارية للتنمية؛

هـ) يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتبادل الأفكار حول عرض أفريقي للمنتجات من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية.

إجراءات المتابعة: يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تجرى دراسة لتقييم التجارة الأفريقية البينية بهدف تحديث الإحصائيات.

البند 8: ما يستجد من أعمال:

29. تحت هذا البند ، تمت إثارة النقاط التالية:

أ) يجب على المفوضية أن تضع إستراتيجية متماسكة للاتصالات من أجل إبلاغ الدول الأعضاء بنتائج الاجتماع الأول للجنة الوزارية المعنية بمتابعة تنفيذ خلوة بحر دار الوزارية والمسائل المنبثقة عن الرسالة الإلكترونية من المستقبل؛

ب) خلال قمة ملابو ، ينبغي أن تجرى مفوضية الاتحاد الأفريقي مناقشات تمهيدية مع القادة الأفريقيين حول قمة أفريقيا - الولايات المتحدة الأمريكية القادمة والمقرر عقدها في أغسطس 2014. وتتمثل أهمية هذه المناقشات التمهيدية في تصميم موقف أفريقي موحد يقدم خلال القمة؛

ج) ينبغي توسيع إجتماع الوزراء ليشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

إجراءات المتابعة:

- يجب إحالة المقررات والتوصيات المهمة الواردة في هذا التقرير الوزاري إلى المجلس التنفيذي؛
- خلال قمة ملابو ، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تجرى مناقشات تمهيدية مع القادة الأفريقيين حول قمة أفريقيا - الولايات المتحدة الأمريكية القادمة والمقرر عقدها في أغسطس 2014 لتصميم الموقف الأفريقي الموحد الذي سيتم تقديمه خلال القمة.

البند 9 : الجلسة الختامية:

30. شكرت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي الوزراء وجميع المشاركين على مساهماتهم البناءة في الاجتماع الأول للجنة الوزارية بغية متابعة خلوة بحر دار الوزارية والمسائل المنبثقة عن الرسالة الإلكترونية من المستقبل. وحثت على التعجيل بتنفيذ المقررات الهامة المتخذة والرصد والتقييم المستمر للتقدم المحرز.

2014

Report of the 1st meeting of the
committee of ministers to follow up on
the implementation of the Bahir Dar
Ministerial retreat and issues arising
from the email from the future 05 June
2014 Addis Ababa, Ethiopia

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4610>

Downloaded from African Union Common Repository